البيان الصادر عن اجتماع فريق الاتصال المعني بجامو وكشمير
على هامش الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة
25 سبتمبر 2019

اجتمع وزراء خارجية فريق الاتصال لمنظمة التعاون الإسلامي المعني بجامو وكشمير على هامش الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك يوم 25 سبتمبر 2019. وقد ترأس الأمين العام للمنظمة هذا الاجتماع.

وبعد الاستماع إلى إحاطة مفصلة قدمها وزير الخارجية الباكستاني بشأن التطورات الأخيرة في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي،
أعرب الاجتماع الوزاري عن:

- التأكيد مجدداً على موقف منظمة التعاون الإسلامي وقراراتها بشأن نزاع جامو وكشمير،
- قلقه العميق إزاء تدهور حقوق الإنسان والوضع الإنساني في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي نتيجة للإجراءات التي اتخذتها الهند يوم 5 أغسطس 2019.
- إحاطته علماً ببيان باكستان الذي صدر يوم 5 أغسطس 2019 الرافض لهذه الإجراءات غير القانونية والأحادية.
- ترحيبه بالبيان الذي أصدره الأمين العام للأمم المتحدة يوم 8 أغسطس 2019، مؤكداً أن موقف الأمم المتحدة من قضية جامو وكشمير يخضع لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن المعمول بها والاتفاقات الثنائية.
- ترحيبه باجتماع مجلس الأمن الدولي الذي عُقد يوم 16 أغسطس استجابة لطلب باكستان للنظر في الوضع الناشئ عن إجراءات الهند.
- تأكيده أن الإجراءات الهندية لا تتفق مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن المعمول بها والتزامات الهند الرسمية بتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

- قلقه البالغ من أن من شأن تصرفات الهند أن تغير الهُوية والتكوين الديموغرافي لإقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال وأن تحوله من إقليم ذي أغلبية مسلمة إلى إقليم ذي أغلبية هندوسية.
- ترحيبه بالتقريرين اللذين أصدرهما مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في يونيو 2018 ويوليو 2019 واللذين يوثقان بشكل شامل الانتهاكات الجسيمة والمنتظمة لحقوق الإنسان في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي.
- أسفه لإطالة أمد الحصار على الشعب الكشميري الممتد لأشهر طويلة وحظر التجول على مدار الساعة والتعتيم الإعلامي الكامل في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال، وقمع المحتجين الكشميريين الذين يطالبون بالتحرر من الاحتلال الهندي.
- قلقه البالغ إزاء الاعتقال والاحتجاز التعسفيين لآلاف الأشخاص، بمن فيهم القادة الكشميريون وأصحاب المهن والمتظاهرون السلميون ونقلهم إلى السجون ومراكز الاحتجاز خارج جامو وكشمير.
- استنكاره للاستخدام العشوائي للقوة والذخيرة الحية واستخدام المدافع الهوائية ضد المتظاهرين العزل.
- تسجيله ببالغ القلق أن معاناة الشعب الكشميري قد تفاقمت بسبب عدم إمكانية الوصول إلى المستشفيات أو الحصول على الأدوية، بما في ذلك الأدوية المنقذة للحياة وإمدادات الطعام.
- قلقه البالغ إزاء التقارير الإخبارية التي تفيد باختطاف صبية صغار وتعرضهم للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة.
- أسفه لعدم سماح الهند لمنظمة التعاون الإسلامي والهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان وبعثات تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة بزيارة إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي.
- تنديده بمحاولات المساواة بين الكفاح المشروع للشعب الكشميري من أجل التحرر من الاحتلال الأجنبي وحقه في تقرير المصير وبين الإرهاب.

وبعد تدارس التطورات الخطيرة المذكورة أعلاه،

أعلن الاجتماع الوزاري:

- تأكيده مجدداً لدعمه للكفاح المشروع للشعب الكشميري لنيل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والتحرر من الاحتلال الهندي.
- التأكيد مجدداً كذلك على أن جامو وكشمير معترف بها دولياً بأنها إقليم متنازع عليه على النحو الذي أقرت به قرارا ت مجلس الأمن الدولي وكذلك الأمين العام للأمم المتحدة.
- دعوة مجلس حقوق الإنسان إلى قبول توصيات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لإنشاء لجنة لتقصي الحقائق للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال.
- دعوة الهند إلى السماح لمنظمة التعاون الإسلامي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان والمفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بالوصول الكامل ودون أي قيود إلى إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي من أجل التحري بشكل مستقل في تقارير الانتهاكات الجسيمة والمنتظمة لحقوق الإنسان التي تُرتَكَب هناك.
- أن نزاع جامو وكشمير يشكل القضية الأساسية بين باكستان والهند وأن تسويتها النهائية، وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي وتنظيم استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة، أمر لا غنى عنه لتحقيق السلام الدائم والاستقرار في جنوب آسيا وخارجها.

وطالب الاجتماع الهند بما يلي:

- إلغاء إجراءاتها غير القانونية والأحادية وتأكيد التزامها من جديد بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛
- تقديم ضمانات رسمية بأنها لن تغير التركيبة السكانية للأراضي المحتلة ولن تسمح لغير الكشميريين بالحصول على ممتلكات أو إقامة في جامو وكشمير؛
- وقف انتهاكات حقوق الإنسان في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال، بما في ذلك استخدام القوة ضد المتظاهرين المسالمين، ولا سيما استخدام البنادق الهوائية، ورفع حظر التجول، والسماح بالتجمع السلمي وحرية التعبير، والإفراج عن جميع السجناء السياسيين والناشطين والشباب

المختطفين؛

- إلغاء قوانينها القاسية الخاصة بحالة الطوارئ، وسحب وجودها العسكري الكثيف من مدن كشمير وبلداتها وقراها؛
- إفساح المجال لوصول منظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام الدولية دون أي عراقيل إلى إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال للتأكد من الوضع في الأراضي المحتلة وإعداد تقارير بشأنه.

وأوعز الاجتماع إلى الممثلين الدائمين لدوله في كل من نيويورك وجنيف بتقديم إحاطة دورية إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ورئاستي الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، ورئيس مجلس حقوق الإنسان والمفوض السامي لحقوق الإنسان بشأن التطورات الحاصلة في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي.

وطلب من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إرسال نسخة من هذا البيان إلى الأمين العام للأمم المتحدة وتقديم تقرير عن الوضع في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي إلى الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية المنظمة المنعقد على هامش الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك يوم 27 سبتمبر 2019.

***